تحوير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي

الجيش الوطني الشعبي هو بحق سليل جيش التحرير الوطني الذي تأسّس ليكون أداة تحرير ووسيلة دفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الجزائري، بعدما وُضعت لبناته الأولى بتأسيس المنظمة الخاصة في أول مؤتمر لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنعقد بتاريخ 15- 16 فيفري 1947م، وإرساء الأسس المتينة لميلاد النواة الأولى لتنظيم عسكري ثوري هدفه تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي الغاشم.

وكان جيش التحرير الوطني دوما في الطليعة بمعاقل الثورة حاملاً آمال الأمة وتطلّعاتها، معتمدا عقيدة عسكرية شعارها "النصر أو الاستشهاد". وبفضل الدعم المادي والمعنوي اللامحدود من الشعب الجزائري الذي احتضنه بدوره وشدّ أزره طيلة الكفاح المسلّح حقّق انتصارات عسكرية في كامل التراب الوطني زعزعت أركان المستعمر وكسرت شوكته.

وبعد 19 مارس 1962، تاريخ وقف إطلاق النار واصل جيش التحرير الوطني مهمة مواجهة خطر منظمة الجيش السري OAS الإجرامية، والتكفّل بالوضع المأساوي الذي كانت تعيشه الجزائر على مختلف الأصعدة اجتماعيا، اقتصاديا، إداريا وصحيا، إضافة إلى الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد. وتكفّل في السنوات الأولى للاستقلال، بتنظيم التموين والمساعدات الاستعجالية المُوجّهة للمواطنين وتولي عمليات تسهيل عودة اللاجئين الجزائريين، وسد شغور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بعد مغادرة الإطارات الأجنبية لمناصبهم، وبنى مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين لفكّ العُزلة عنهم، وساهم في تشييد المشاريع الكبرى.

وفي مؤتمر طرابلس المنعقد في أواخر ماي – أوائل جوان 1962، كانت فكرة تحوير جيش التحرير الوطني مُدرجة ضمن أشغال المؤتمر، وتضمّن ملحق برنامج طرابلس في جوان 1962 توجيهات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المتعلّقة بتحديد كيفيات وظروف تحوير جيش التحرير الوطني إلى جيش شعبي حقيقي للجزائر المستقلة، مع التأكيد على أن مهمة الدفاع والأمن الوطنيين يضطلع بها الجيش والشعب معا.

وبعد استرجاع السيادة الوطنية سعت القيادة السياسية التي استلمت مقاليد الحكم الاستفادة من خبرة كوادر وتعداد جيش التحرير الوطني لبناء نواة جيش نظامي جديد "الجيش الوطني الشعبي" الذي عمل جاهدا للحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد استكمالاً لمسار بناء الجزائر قوية كاملة السيادة.

وتُفيد شهادات الرعيل الأول من المجاهدين منهم علي هارون الذي أفاد في مذكراته الموسومة بـ "خيبة الانطلاق أو فتنة صائفة 62 بما يلي :" وفي بوسعادة وقّعت الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة على بيان يعالج مشكل السلطة وضرورة تحوّل جيش التحرير الوطني..." أما المجاهد الراحل حسين بن معلم الذي فقد أكّد هو الآخر بأن الاجتماع الذي انعقد ببوسعادة في أوت 1962 قام هواري بومدين بتغيير تسمية جيش التحرير الوطني واستبدالها بالجيش الوطني الشعبي.

وابتداء من 4 أوت 1962 اعتُمدت تسمية الجيش الوطني الشعبي بصفة رسمية وشرع في عملية التحوير وفقا لتوجيهات مؤتمر طرابلس والمتمثلة في: "الجيش الوطني الشعبي، مهمته الدفاع عن الاستقلال الوطني وسلامة التراب الجزائري، يشارك في عمليات البناء والتشييد والاضطلاع بمهام اقتصادية واجتماعية، الدفاع الوطني يتكفّل به الشعب والجيش معا، جيش التحرير الوطني يشكّل النواة الأولى التي يبنى عليها الجيش الوطني الشعبي".

إضافة إلى التوجيهات التي أقرّها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بقي جيش التحرير الوطني وفيًا لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويساهم في النشاط السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي مثلما نصّ عليه دستور 8 سبتمبر 1963، وقد كرّس دستور 19 نوفمبر 1976، المهام نفسها المُخوّلة للجيش الوطني الشعبي في دستور 1963، حيث نصّت المادة 82 منه على ما يلي: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته وتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها التُرابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها".

عرف الجيش الوطني الشعبي تغييرات تدريجية منذ استرجاع السيادة الوطنية، جعلت منه واحدا من أقوى الجيوش تنظيما وقدرة على الدفاع عن حدود البلاد وتشريفها بين الدول، واكب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجية الحديثة عبر تكوين موارد بشرية مؤهّلة نفتخر بها، وهذا عبر كل المؤسسات العسكرية المنتشرة عبر البلاد. وتخرّجت دفعات جديدة إثر تكوين عسكري وعلمي في مستوى المهام المُوكلة للنخبة الجديدة المشبّعة بمبادئ ثورتنا وقيم وفاء للوطن.

ونظير جهود الجيش الوطني الشعبي قرّر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني ترسيم الرابع أوت من كل سنة "يوما وطنيا للجيش الوطني الشعبي"، وتزامن هذا الإعلان مع الاستعدادات للاحتفال بالذكرى الستين لعيد الاستقلال من جهة والاحتفاء لأول مرة في تاريخ البلاد بقرار تحويل "جيش التحرير الوطني" في الرابع أوت من عام 1962 إلى "الجيش الوطني الشعبي".

وصدر مرسوم رئاسي رقم 22-217 مؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1443 الموافق 8 جوان سنة 2022، يتضمن ترسيم تاريخ 4 أوت "يوما وطنيا للجيش الوطني الشعبي ورد فيه

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما ديباجته والمواد 30 و91 (1و6 و7) و141 (الفقرة الأولى) منه،
- وبناء على مجموع النصوص التنظيمية المعمول بها في الجيش الشعبي الوطني،

يرسم ما يأتي:

المادّة الأولى: يرسّم تاريخ 4 أوت " يوما وطنيا للجيش الوطني الشعبي".

يخلّد هذا اليوم الوطني تاريخ تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، ليواصل بدون هوادة، مسيرة بناء الوطن والمحافظة على الوحدة الوطنية والاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية وكذا الحفاظ على وحدة التراب الوطني.

المادّة 2: يحتفل بهذا اليوم الوطني على مستوى جميع مكوّنات الجيش الوطني الشعبي، المنتشرة عبر كامل التراب الوطني من خلال تنظيم تظاهرات وأنشطة وتسليم تكريمات، وذلك تمجيدا وعرفانًا لشهداء ومجاهدي ثورة التحرير المباركة

ولشهداء الواجب الوطني ولكبار معطوبي مكافحة الإرهاب وكذا أفراد الجيش الوطني الشعبي على تفانيهم الراسخ وتضحياتهم الجسام.

المادّة 3: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذي القعدة عام 1443 الموافق 8 جوان سنة 2002.